إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)

محافظة الخليل

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ويُعدّ المركز الأبحاث حول أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجالَ، ويشجع على نشر المعايير المرعيّة على المستويين المحلي والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياساتية والاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضمّ شركاء مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلى جانب المؤسسات الأمنية كالشرطة والقضاء وأجهزة المخابرات وحرس الحدود والجيوش. ويعرض الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) المزيد من المعلومات حول هذا المركز وعمله على العنوان التالي:
www.dcaf.ch

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) هو مؤسسة أهلية مستقلة غير حكومية وغير ربحية. تأسس مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) عام ٢٠٠٣، في مدينة رام الله من قبل مجموعة من الأكاديميين والتربويين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان، مقره الرئيسي في محافظة رام الله والبيرة.

يرى المركز أن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية تستند على الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حقوق المرأة هي جزء أساسي من حقوق الإنسان. وأن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان يشكل حقاً من حقوق الإنسان.يؤمن المركز بمبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، مع إيمانه بمبدأ التمييز الإيجابي للفئات المهمشة.

ملاحظة

تم إصدار هذه النشرة بدعم مالي من مكتب ممثلية جمهورية المانيا الإتحادية في رام الله. ومحتويات هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي جمهورية المانيا الإتحادية.

مكتب ممثلية
جمهورية ألمانيا الإتحادية
رام الله

هيئة التحرير

فريد أعمر
رولاند فريدريك (Roland Friedrich)
بيتر هومل (Peter Homel)
فاطمة اعطيوي
إبراهيم جرادات
رغولا كوفمان (Regula Kaufmann)
آرنولد ليوتهولد (Arnold Luethold)
نقولا ماسون (Nicolas Masson)
عمر رحال
هيثم الشريف
ميادة زيداني

تصميم الغلاف والإخراج الفني

وائل دويك

الترجمة

ياسين السيد

الناشر

Rue de Chantepoulet 11
Box 1360
1211 Geneva 1
Switzerland
Tel: +41 (22) 741 77 00
Fax: +41 (22) 741 77 05
www.dcaf.ch

صورة الغلاف © مأمون وزوز
ISBN: ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-٢٣٩-٠

© جميع الحقوق محفوظة لدى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ٢٠١٢.

المحتويات

تمهيد ٥

خارطة محافظة الخليل ٦

مقدمة ٧

- المساهمة التي قدمها المركزان ٧
- الشراكات التي عقدها المركزان لغايات إعداد خطة السلم الأهلي في محافظة الخليل ٧
- هيكلية التقرير ٨

١- تحديد الأهداف التي ترمي خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها ٩

١-١ تعريف مصطلح 'السلم الأهلي' ٩

١-٢ تحليل الأسباب الجذرية للمشاكل التي تفرز تأثيرًا سلبيًا على السلم الأهلي في محافظة الخليل ٩

١-٣ استخلاص الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها من خلال تحليل الأسباب الجذرية ١٠

٢- تصميم الإجراءات النموذجية التي تستهدف إعداد خطة السلم الأهلي ١٣

٢-١ المدخلات ١٣

٢-٢ النشاطات ١٣

٢-٣ المخرجات ١٣

٢-٤ النتائج ١٣

٣- استخلاص مؤشرات الأداء وإدراجها ضمن مصفوفة تتألف من إطار منطقي ١٥

٤- الخطوات القادمة: تنفيذ خطة السلم الأهلي (النشاطات قصيرة الأمد) ١٩

٥- النتائج و التوصيات ٢٢

المراجع ٢٣

مؤتمر "تعزيز السلم الأهلي في محا
2012

تمهيد

إنطلاقاً من إيماننا العميق للعمل العلمي والمنظم والعمل الإداري السليم والمتخصص، فقد ارتأينا في محافظة الخليل أن نعمل بجهود حثيثة متسقة وفق أسس علمية لبناء خطة عامة لمحافظة الخليل على مختلف المستويات والنواحي، وبما ينسجم مع مراسيم السيد الرئيس ويناسب سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد قمنا بتشكيل لجان متخصصة فاق عددها أكثر من ثلاث وعشرين لجنة تضع خططها بعد مناقشات واجتماعات وتوجيهات وتبلور لها خططاً تشكل في مجموعها خطة كاملة متكاملة عامة لمحافظة الخليل، منها المجلس الاستشاري، المجلس التنفيذي، اللجنة الأمنية العليا، مؤتمر العشائر، المجلس الاقتصادي، لجنة تكريس التقاليد السليمة، هيئة خليل الرحمن للإرشاد والتوجيه الديني... الخ. تسعى جميعها لسياسة واحدة ومنسجمة في إخراج خطة عامة للمحافظة. وبما يتعلق بملف السلم الأهلي وتعزيزه، فقد أولينا هذا الملف أهمية خاصة لما له من أثر وفاعلية في استقرار واستتباب الأمن في حياة المواطن وعملنا على تطوير العمل به، وفق سياسة السلطة الوطنية وتوجيهات السيد الرئيس أبومازن وبتعاون وتنيسق مع مستشار الرئيس لشؤون المحافظات الأخ اللواء الحاج إسماعيل جبر. ومن هنا بدأنا بعقد المؤتمرات العامة لرجال الإصلاح في المحافظة وبمشاركة الأكاديميين والقانونيين والمرأة ورجال الإصلاح والأجهزة الأمنية ذات الصلة بهذا الملف. وقد شكل المؤتمر الأول الذي عقد في عام ٢٠١٠ أرضية للإنطلاق بهذا الملف وفق أسس علمية وعملية. ومن المؤتمرات التي عقدت تباعاً تم تشكيل عدة لجان متخصصة بهذا الملف منها:

- لجنة تكريس التقاليد السليمة في المجتمع.
- مجلس العشائر – وهو صورة مصغرة عن المؤتمر العام لرجال الإصلاح والعشائر ويضم ٥٥ رجل إصلاح وقانون.
- هيئة خليل الرحمن للإرشاد والتوجيه الديني وتضم عدداً من العلماء ورجال الدين والمرأة والمتخصصين.

هذه اللجان تقوم بنشر قيم الفضيلة والتسامح والتعامل مع القضايا الطارئة والمنازعات في الشأن العام وتعتمد اجتماعاتها الدورية والطارئة وفق الحاجة وبإشراف ومتابعة المحافظة.

- تم عقد أكثر من مؤتمر عام استكمالا لبلورة الخطة الاستراتيجية بالإضافة إلى الاجتماعات الطارئة وفق الأحداث التي تواجه المحافظة ومحافظات الوطن الأخرى.
- تم عقد مؤتمرات فرعية منشقة عن المؤتمر العام لمعالجة التطورات مثل مؤتمر نصرة القدس والمسجد الأقصى رداً على الهجمة الإستيطانية وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الإحتلال.
- تم وضع الخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي في محافظة الخليل بالتعاون مع مركزي جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) بعد عقد اجتماعات وورشات عمل ونقاشات وحوارات وخرجت بتوصيات حتى تبلورت الخطة وصدر بعدها كتاب بالتفصيل عن محافظة الخليل، والكتيب هذا.
- أريد أن أتوجه بالشكر إلى كل الجهات المعنية بهذا الملف للمحافظة على السلم وفق رؤيا علمية وعملية وأخص بالذكرهنا مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومديره السيد رولاند فريدريك والسيد نيقولا ماسون والأخوة في مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) ومديره السيد عمر رحال وقادة الأجهزة الأمنية وحماية الأسرة ورجال الإصلاح والعشائر والمتابعون لهذا الملف الذي يسعى إلى مجتمع سليم آمن.

محافظة الخليل
كامل حميد

خارطة محافظة الخليل*

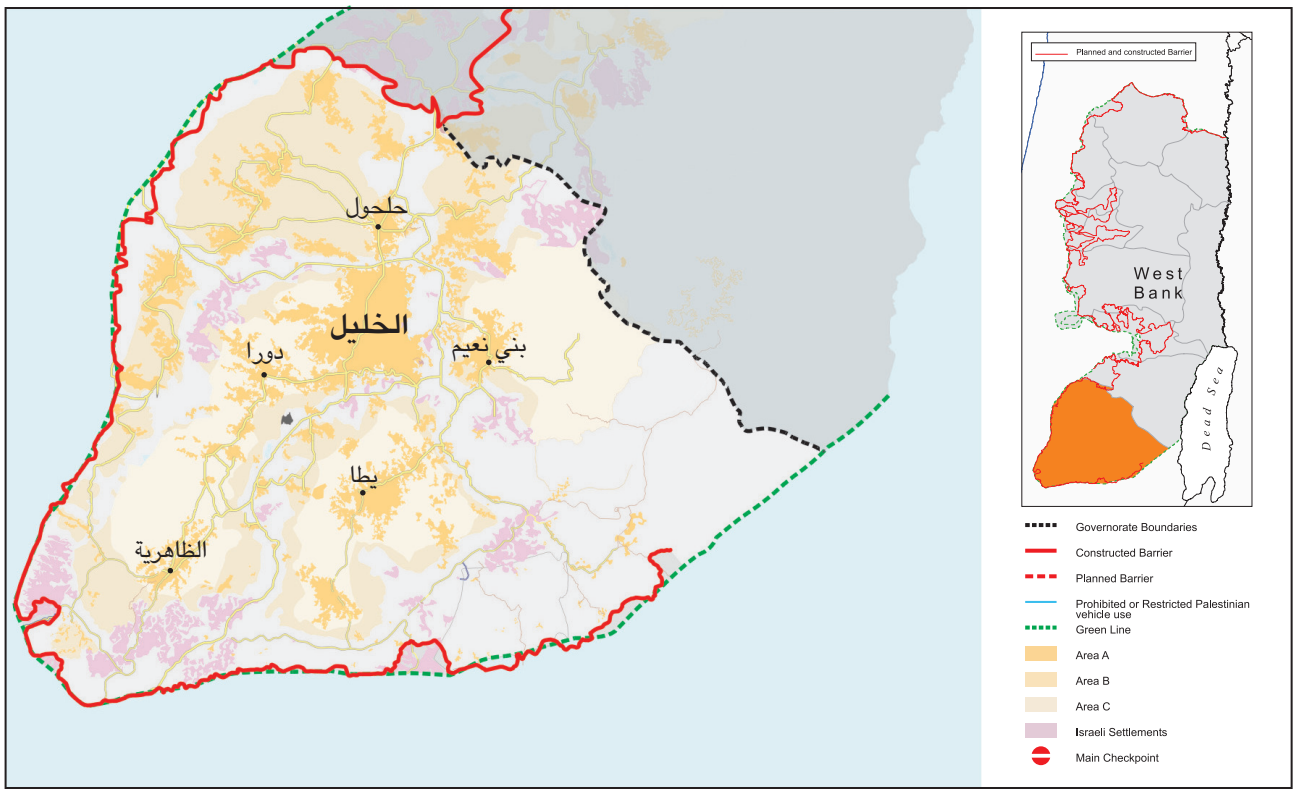

السكان	٦٤١,٠٠٠
المقيمون في مدينة الخليل	٢٠٠,٠٠٠
المساحة	٩٩٧ كيلومتر مربع
المحافظ	كامل حميد
المخيمات	مخيم الفوار (٧,٦٠٠ لاجئ)، ومخيم العروب (٩,٢٠٠ لاجئ)
عدد المستوطنات الإسرائيلية الرئيسية	١٩
عدد المستوطنين	١٧,٠٠٠

* المصدر: الخارطة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (OCHA)؛ البيانات: محافظة الخليل، منتصف عام ٢٠١٢.

مقدمة

عمل مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية "شمس" (المشار إليهما فيما يلي بـ"المركزان")، على مدى الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠، على تيسير سلسلة من الاجتماعات العامة ولقاءات المجموعات البؤرية التي ضمت ممثلين عن الأطراف المعنية في المجتمعات المحلية في عدة محافظات في الضفة الغربية، بما فيها محافظة الخليل. وقد شارك في ورشات العمل هذه ممثلون عن السلطات التنفيذية الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني، والهيئات الرئيسية التي تتولى تقديم الخدمات الأمنية والقضائية، ولجان الإصلاح (القضاء) العشائري، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد سعت النقاشات التي جرت في اللقاءات المذكورة إلى تقييم المفاهيم العامة التي يحملها المواطنون الفلسطينيون حول الخدمات الأمنية التي تقدمها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.[١]

وبحسب ما تمخض عن هذه المشاورات وبناءً على اقتراح من محافظ الخليل، قدم المركزان المساعدة للأطراف المحلية المعنية في محافظة الخليل لكي تباشر العمل على إعداد خطة شاملة للسلم الأهلي في المحافظة خلال ٢٠١١-٢٠١٢. يستعرض هذا التقرير الإجراءات الرئيسية التي انطوى عليها العمل على إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل والمخرجات والنتائج التي أفضى إليها.

المساهمة التي قدمها المركزان

في إطار العمل على إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل، نفذ المركزان النشاطات التالية:

- تيسير اللقاءات التشاورية مع الأطراف المعنية الرئيسية في محافظة الخليل من أجل الوقوف على توقعاتها بشأن السلم الأهلي والتعرف عليها (تموز/يوليو – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)
- تدريب الأطراف المحلية المعنية في محافظة الخليل على مبادئ السلم الأهلي، وسيادة القانون والتخطيط والإدارة الإستراتيجية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)
- تقديم المساعدة للأطراف المحلية المعنية في محافظة الخليل على إعداد خطة السلم الأهلي (شباط/فبراير – نيسان/أبريل ٢٠١٢)

الشراكات التي عقدها المركزان لغايات إعداد خطة السلم الأهلي في محافظة الخليل

كان من بين المخرجات المباشرة التي أفرزتها الإجراءات التي تولى المركزان تيسيرها في سبيل إعداد خطة السلم الأهلي التفاهم لإقامة شراكة رسمية في ميدان السلم الأهلي بين مكتب المحافظ والأطراف المعنية الرئيسية التالية في محافظة الخليل:

- ضابطين من جهاز الشرطة المدنية
- ضابطين من جهاز الأمن الوقائي
- خمسة ممثلين عن الوزارات الرئيسية (بما فيها وزارة الداخلية)
- ٥٥ ممثلًا عن لجان الإصلاح العشائري
- أربعة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني

وفضلًا عن ذلك، صادق محافظ الخليل على تشكيل لجنة توجيهية دائمة تُعنى بالسلم الأهلي. وتتمثل وظيفة هذه اللجنة التوجيهية في قيادة إجراءات العمل على إعداد خطة السلم الأهلي، والإشراف على عمل الشركاء في منظومة السلم الأهلي وإدارة جمع المعلومات والاتصالات اللازمة لإخراج خطة السلم الأهلي إلى النور. وتضم اللجنة التوجيهية المعنية بالسلم الأهلي في عضويتها رؤساء الدوائر التالية في مكتب المحافظ:

- مستشار المحافظ للسلم الأهلي.
- الإدارة العامة للتخطيط.

[١] لخص المركزان التوصيات التي خرجت بها ورشات العمل في وثيقة نشراها تحت عنوان «التحديات التي تواجه السلم الأهلي وسيادة القانون»، ٢٠١٢.

- المستشار القانوني.
- الدائرة الأمنية.
- دائرة الصحة والبيئة.

هيكلية التقرير

تعكس هيكلية هذا التقرير المنهجية التي اعتمدها شركاء منظومة السلم الأهلي في محافظة الخليل لإعداد خطة السلم الأهلي التي يتولى المركزان تيسيرها. وتتوافق هذه المنهجية، التي تتألف من ثلاث خطوات والمعتمدة في إعداد الخطط الاستراتيجية للسلم الأهلي، مع الأطر النموذجية التي أعدتها دول أخرى في مجال تعزيز السلم الأهلي ومنع الجريمة.[٢]

تبين الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير على وجه التفصيل كل خطوة من الخطوات الثلاث التي تنطوي عليها إجراءات إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل:

الفصل الأول: تحديد الأهداف التي ترمي خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها والاتفاق عليها

الفصل الثاني: تصميم الإجراءات النموذجية التي تستهدف إعداد خطة السلم الأهلي

الفصل الثالث: استخلاص مؤشرات الأداء وإدراجها ضمن مصفوفة تتألف من إطار منطقي

كما يستعرض الفصل الرابع من التقرير الخطوات القادمة المقترحة لتنفيذ خطة السلم الأهلي.

وأخيرًا، يتناول الفصل الخامس النتائج والتوصيات الرئيسية التي خرج بها القائمون على إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل.

شكر وتقدير

لم يكن إصدار هذا التقرير والخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي لمدينة الخليل ممكنا دون المشاركة الفعالة لأعضاء مجلس السلم الأهلي واللجنة التوجيهية لمحافظة الخليل. ويعبر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الأنسان والديمقراطية (شمس) ومكتب محافظ الخليل عن امتنانهم الصادق لجميع من شارك في مناقشة منهجية ونتائج هذا التقرير.

يتقدم كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ومركز إعلام حقوق الأنسان والديمقراطية (شمس) ومكتب محافظ الخليل بالشكر إلى البروفيسور بيتر هومل (Peter Homel) من جامعة جريفيث، كوينزلاند، (Griffith University, Queensland, Australia) أستراليا، لتوفير الدعم العملي والنظري ولمراجعة هذا التقرير.

[٢] انظر Homel and Morgan (٢٠١١)، ص. ٢٤. وتستند هذه المنهجية إلى الإجراءات العامة التي أعدها شاكتر في كتابه Schacter (٢٠٠٢).

١- تحديد الأهداف التي ترمي خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها

يتناول هذا الفصل الخطوات التي جرى اتخاذها لتحديد الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل إلى تحقيقها على المدى الطويل والمتوسط والقصير، كما يستعرض نظرة عامة حول مختلف أدوات التخطيط والإدارة الاستراتيجية التي وظفتها الأطراف المعنية لتحديد هذه الأهداف.

وقد اتفقت الأطراف المعنية على تنفيذ الإجراءات الثلاثة التالية من أجل تحديد الأهداف التي تتضمنها خطة السلم الأهلي:

١-١ تعريف مصطلح 'السلم الأهلي'

٢-١ إجراء تحليل للأسباب الجذرية التي تقف وراء المشاكل التي تفرز تأثيرها السلبي على السلم الأهلي في محافظة الخليل

٣-١ استخلاص الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها من تحليل الأسباب الجذرية

١-١ تعريف مصطلح 'السلم الأهلي'

تولى المركزان تسيير لقاءين من لقاءات العصف الذهني مع الأطراف المعنية بالسلم الأهلي في محافظة الخليل. وكان الهدف المقرر لهذه اللقاءات يتمثل في التوصل إلى تعريف جامع لمصطلح 'السلم الأهلي'. وفي هذا السياق:

- اتفقت الأطراف المذكورة على أن مصطلح 'السلم الأهلي' يمثل الترجمة الأنسب باللغة الإنجليزية لمصطلح (community safety).
- شددت الأطراف المعنية بالسلم الأهلي في محافظة الخليل على الدلالات الاجتماعية والسياسية والدينية التي ينطوي عليها مصطلح 'السلم الأهلي'.
- كما وافقت هذه الأطراف على أن هذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى معانٍ متباينة في مختلف أنحاء فلسطين.

وقد أجمعت الأطراف المعنية على التعريف التالي لمصطلح 'السلم الأهلي' الذي يتواءم مع محافظة الخليل:

> "يشير السلم الأهلي إلى البيئة التي يستطيع جميع أفراد المجتمع فيها العيش في سلام وأمان بحسب معتقداتهم وتقاليدهم وفي ظل سيادة القانون. ويشير هذا المصطلح إلى الإطار الذي يتم بموجبه حل النزاعات عن طريق القانون أو المبادئ أو الوسائل الودية أو التحكيم دون اللجوء إلى العنف."[٣]

وبناءً على هذا التعريف الذي يتناسب مع السياق الذي تعيشه محافظة الخليل، توصل ممثلو الأطراف المعنية إلى نتيجة مفادها أن محافظة الخليل بحاجة إلى السلم الأهلي. وفي هذا المقام، يتناول الفصل التالي من هذه الورقة الأسباب التي تقف وراء هذه النتيجة على وجه التفصيل.

٢-١ تحليل الأسباب الجذرية للمشاكل التي تفرز تأثيرًا سلبيًّا على السلم الأهلي في محافظة الخليل

قدم المركزان المساعدة للأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي في محافظة الخليل من أجل تحديد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ضعف السلم الأهلي في المحافظة. وفي هذا الإطار، حددت هذه الأطراف المعنية العناصر التالية:

- **انعدام الأمن في الحيّزين الخاص والعام:** وقد عزت الأطراف المذكورة انعدام الأمن في هذا الجانب إلى التهديدات التي يفرضها الجنود والمستوطنون الإسرائيليون، والتعرض للجرائم، وأعمال الابتزاز، والمضايقات والإجرام، والنزاعات القائمة بين الأفراد أو العائلات حول المسائل المتصلة بالعرض والأراضي وملكية العقارات ومسائل الأحوال الشخصية.
- **قصور آليات الاستجابة:** وتتضمن ما يلي: غياب الاستراتيجيات المدروسة التي تستهدف منع الجريمة،

[٣] تعرف الممارسات الدولية الفضلى 'السلم الأهلي' على أنه «أحد نواحي الجودة التي تَسِم حياة الناس، والتي تكفل تقليص المخاطر الناجمة عن مجموعة من الأضرار الاجتماعية، كالجريمة مثلاً، سواء كانت حقيقية أم مفترضة.» انظر، في هذا السياق، Ekblom and Wyvekens (٢٠٠٤).

وغياب الشراكة الناجعة بين الجهات المكلفة بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني، وهيمنة أنظمة الإصلاح التقليدية (أو 'العشائرية') التي لا تتوافق في عملها مع معايير سيادة القانون، والافتقار إلى شبكات البنية التحتية والمناطق الآمنة (من قبيل مراكز الإيواء المخصَّصة للنساء اللواتي يقعن ضحية لأعمال العنف)، وغياب استراتيجيات المعلومات التي تيسر تعزيز السلوك الذي يسهم في الوقاية من ارتكاب هذه الأعمال.

ولم يكن ممثلو الأطراف المعنية على علم بأي إجراءات يجري تطبيقها في المحافظة بغية تقييم منظومة السلم الأهلي فيها. وقد أقر هؤلاء الممثلون بأن مثل هذا التقييم قد يساعد في تعزيز مفاهيمهم وإعداد الاستجابة المناسبة لغياب السلم الأهلي في المحافظة بناءً على الأدلة الواقعية التي تشهدها.[٤]

وفي هذا السياق، عملت الأطراف المعنية، بمساعدة المركزين، على ترتيب المسائل التي تؤثر على منظومة السلم الأهلي ضمن الفئات التالية:

البيئة (أو: العوامل الخارجية التي تؤثر على منظومة السلم الأهلي)

- الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والمستوطنات وأعمال العنف التي يمارسها المستوطنون
- تجزئة أراضي محافظة الخليل وتقطيع أوصالها (المناطق (أ) و(ب) و(ج) والمنطقتين (H١) و(H٢))
- عجز السلطة الفلسطينية عن بسط سيادتها على المحافظة وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى جميع المناطق فيها
- الوضع الاقتصادي المتدهور وتفشي البطالة في أوساط سكان المحافظة

الأنظمة (أو: الإطار المؤسسي والقانوني الذي يحكم منظومتيّ الأمن والقضاء)

- عدم تطبيق الإطار القانوني الناظم للقطاع الأمني الفلسطيني بشكل كامل
- ضعف الأجهزة الرئيسية المكلفة بتقديم الخدمات الأمنية والقضائية
- هيمنة آليات حل النزاعات التقليدية (أو "العشائرية") التي لا تتوافق مع المبادئ الأساسية المرعية في سيادة القانون

الناس (أو: المستفيدون والأطراف الرئيسية المعنية بالسلم الأهلي)

- قلة الوعي بمبادئ سيادة القانون وضعف احترامها
- ضعف معرفة المواطنين بالقوانين الرئيسية التي تؤثر على أمنهم
- قلة التدريب المتوفر للأطراف المعنية بالسلم الأهلي

الإجراءات (أو: الآليات التي تتيح للأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي التعاون فيما بينها)

- غياب التدخلات التي تستهدف فرض السلم الأهلي وتعزيزه بناءً على الأدلة الواقعية التي تشهدها محافظة الخليل
- غياب آليات الاستجابة التي تُعنى بالوصول إلى النتائج المتوخاة في معالجة انعدام الأمن والإجرام
- غياب الشراكة العملية في قطاع السلم الأهلي
- غياب الاستراتيجية التي تتكفل بنشر المعلومات حول قضايا السلم الأهلي.

١-٣ استخلاص الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها من خلال تحليل الأسباب الجذرية

بناءً على تحليل الأسباب الجذرية، طلب المركزان من الأطراف المعنية بالسلم الأهلي الاتفاق على الهدف الأسمى (أو الهدف طويل الأمد) الذي تسعى خطة السلم الأهلي إلى إنجازه.

الأهداف بعيدة الأمد

اتفق ممثلو الأطراف المعنية على تحديد الهدف بعيد الأمد الوارد أدناه لخطة السلم الأهلي المطلوبة لمحافظة الخليل:

> أن يشهد السلم الأهلي في محافظة الخليل تحسنًا ملحوظًا، بحيث يتمكن المواطنون من العيش في سلام وأمان ضمن إطار يعزز سيادة القانون وبما ينسجم مع معتقداتهم وتقاليدهم.

وقد توقع ممثلو الأطراف المعنية بأن يسهم العمل على إعداد خطة السلم الأهلي في تحقيق هذه الغاية وإخراجها إلى

[٤] للاطّلاع على بعض المؤشرات السائدة حول المفاهيم التي يحملها المواطنون بشأن السلم الأهلي في محافظات الضفة الغربية، بما فيها محافظة الخليل، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١).

النور. ومع ذلك، كانت الأطراف المعنية على وعي بأن العوامل الخارجية القوية، التي لا يملكون السيطرة عليها تواصل إفراز تأثيراتها السلبية على هذا الهدف بعيد الأمد. وفي هذا السياق، صنفت الأطراف المعنية هذه العوامل الخارجية ضمن فئة البيئة في تحليل الأسباب الجذرية الذي أعدته (انظر (١-٢) سابقا). وتشتمل هذه العوامل بشكل أساسي على:

- الاحتلال العسكري الإسرائيلي
- وتجزئة أراضي محافظة الخليل وتقطيع أوصالها
- وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى كافة المناطق فيها
- والوضع الاقتصادي المتدهور.

كما اتفقت الأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي على تحديد النتائج قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد، والتي يستطيعون تحقيقها على نحو مستقل نسبيًا عن العوامل الخارجية المذكورة أعلاه. وفضلًا عن ذلك، اتفقت هذه الأطراف على تحديد النتائج التي يمكنهم إنجازها وقياسها من خلال خطة السلم الأهلي.[٥]

الأهداف قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد

قدم المركزان المساعدة للأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي في محافظة الخليل لتحديد النتائج التي تسعى منظومة السلم الأهلي إلى إنجازها على المديين القصير والمتوسط. وفي هذا الجانب، عمل ممثلو الأطراف المعنية على إعداد شجرة أهداف.

وترتبط النتائج قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد، التي تستعرضها شجرة الأهداف، ارتباطًا مباشرًا بتحليل الأسباب الجذرية.

تستعرض الصفحة التالية شجرة الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل إلى تحقيقها.

[٥] وفي هذا الإطار، تُعتبر هذه المنهجية المعتمدة في إعداد خطة السلم الأهلي منسجمة مع الممارسات الدولية الفضلى. انظر Schacter (٢٠٠٢) وMorgan and Homel (٢٠١١) ، ص. ٢٦ و٣٧.

الرسم البياني١: شجرة الأهداف التي تسعى خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل إلى تحقيقها

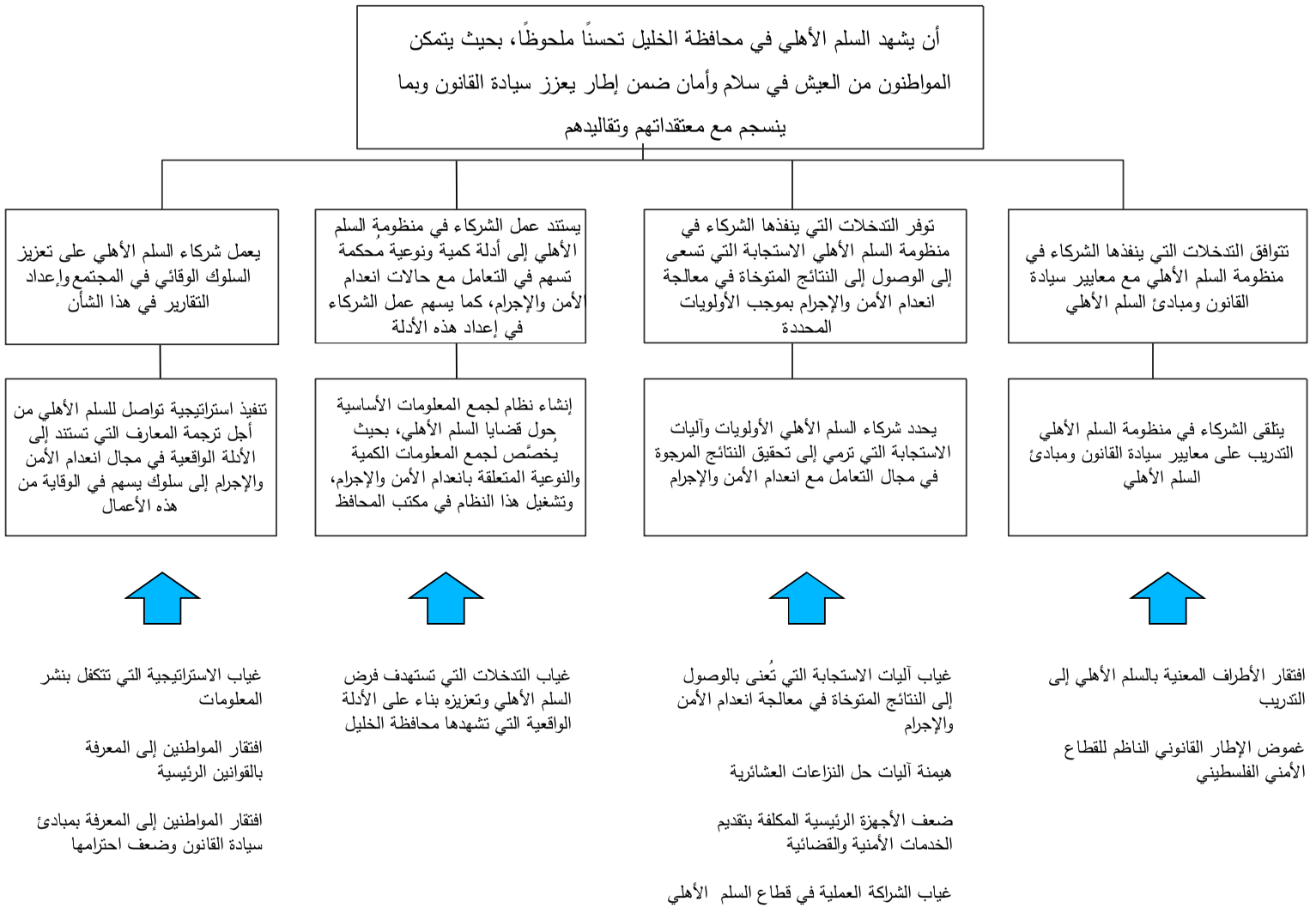

٢- تصميم الإجراءات النموذجية التي تستهدف إعداد خطة السلم الأهلي

يتناول هذا الفصل نموذجًا يبين إجراءات العمل على إعداد خطة السلم الأهلي. وتتمثل الغاية من هذا النموذج في بيان "الطريقة التي تجتمع فيها المدخلات والإجراءات [أو النشاطات] والمخرجات والنتائج ضمن تسلسل منطقي، والطريقة التي تسهم بها مختلف مراحل العمل في إعداد خطة السلم الأهلي لتحقيق النتائج المرجوة منها".[٦] وفيما يلي بيان مقتضب لكل عنصر من العناصر التي يتألف منها هذا النموذج.

٢-١ المدخلات

يستعرض النموذج المذكور المدخلات التي قدمها المركزان ومكتب محافظ الخليل خلال المرحلة التمهيدية من العمل على إعداد خطة السلم الأهلي. وتشتمل هذه المدخلات على المشاورات الموضحة في الرسم البياني (٢) صفحة ١٤. كما تتضمن هذه المدخلات المنشورات، التي قدمها المركزان للشركاء في العمل على إعداد خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل.[٧] وأخيرًا، تشمل المدخلات المذكورة مساهمات قدمها الخبراء الدوليون الذين تولوا مراجعة عملية التخطيط والإشراف عليها.

٢-٢ النشاطات

يشتمل نموذج إجراءات العمل لإعداد خطة السلم الأهلي على النشاطات التي نفذها المركزان ومكتب محافظ الخليل أثناء كتابتها، أو النشاطات التي يُتوقع منهم تأديتها من أجل تحديد المخرجات التي تفضي إليها هذه الخطة. وتتضمن هذه النشاطات ما يلي:

- إعداد خطة إستراتيجية ترمي إلى بسط السلم الأهلي وتعزيزه في محافظة الخليل
- تصميم برنامج تدريبي وتقديمه للشركاء في منظومة السلم الأهلي
- إعداد إطار لمراجعة منظومة السلم الأهلي وتنفيذه
- إنشاء قاعدة بيانات لمنظومة السلم الأهلي
- إعداد إستراتيجية تواصل للسلم الأهلي.

٢-٣ المخرجات

ينطوي النموذج المذكور على مخرجات النشاطات التي نفذها المركزان ومكتب محافظ الخليل. وهذه المخرجات هي على النحو التالي:

- اتفاقية الشراكة في منظومة السلم الأهلي
- اللجنة التوجيهية المعنية بالسلم الأهلي
- خطة السلم الأهلي
- إطار قياس الأداء، الذي يسهم في تنفيذ الخطة على نحو ناجع وفعال.

وينبغي أن نلاحظ بأن إطار قياس الأداء أُعدّ لمساندة العمل على إعداد خطة السلم الأهلي ووضعها موضع التنفيذ. وبذلك، لا يورد هذا التقرير بيانًا تفصيليًا لهذا الإطار.

٢-٤ النتائج

تشتمل الإجراءات النموذجية التي تستهدف إعداد خطة تعزيز السلم الأهلي على تسلسل هرمي ينطوي على النتائج التي تستعرضها شجرة الأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل (الرسم البياني ٢). ويستعرض النموذج الوارد في الصفحة التالية التسلسل الهرمي لشجرة الأهداف الخاصة بالسلم الأهلي في محافظة الخليل (الرسم البياني ١ أعلاه).

---

٦ انظر Morgan and Homel (٢٠١١)، ص. ١٠.

٧ يستعرض فصل المراجع في هذا التقرير قائمة بالمنشورات التي قدمها المركزان لهؤلاء الشركاء.

الرسم البياني٢: نموذج عملية التخطيط للسلم الأهلي في محافظة الخليل

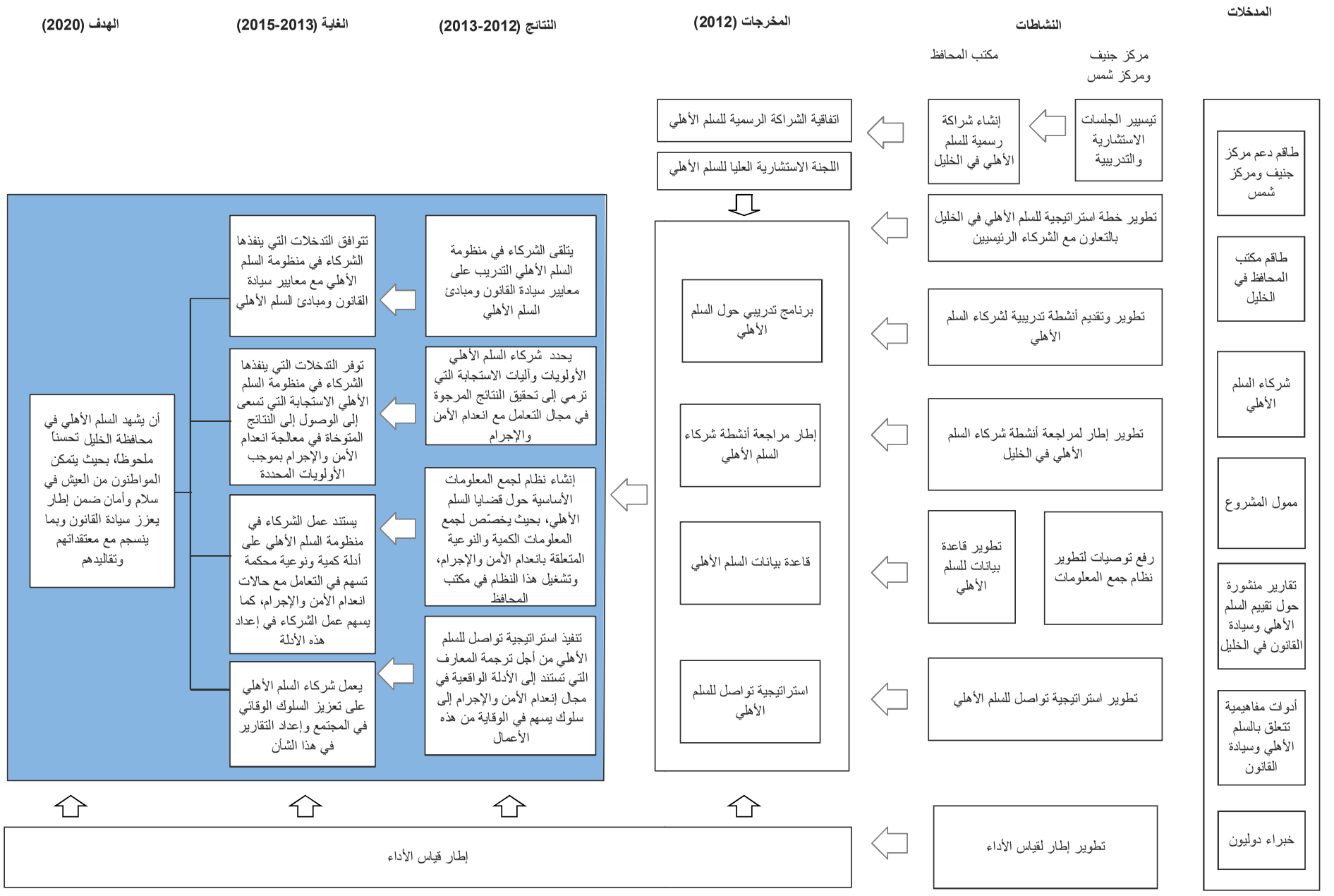

٣- استخلاص مؤشرات الأداء وإدراجها ضمن مصفوفة تتألف من إطار منطقي

يستعرض هذا الفصل مختلف مكونات الخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي لمحافظة الخليل، وهي ما يشكل النتيجة الرئيسية لعملية التخطيط.

وتأتي خطة السلم الأهلي على شكل مصفوفة إطار منطقي تشتمل على الأهداف قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وبعيدة الأمد التي حددناها أعلاه. كما تتضمن هذه الخطة مؤشرات الأداء والمصادر التي تكفل الوقوف عليها والتحقق منها والافتراضات المتعلقة بكل هدف من هذه الأهداف.

وتشكل مصفوفة الإطار المنطقي، التي تؤلف خطة السلم الأهلي لمحافظة الخليل للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢٠، إطارًا إستراتيجيًا، وليس خطة جامدة. كما تسمح هذه المصفوفة باستيعاب التغيرات التي تطرأ على الأولويات وقت وقوعها.

وتأتي هيكلية مصفوفة الإطار المنطقي على النحو التالي:

يتضمن العمود الأيمن في المصفوفة:

الأهداف قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد التي تسعى خطة السلم الأهلي إلى تحقيقها وفقًا لتسلسل منطقي (بحيث تُقرأ هذه الأهداف من الأسفل إلى الأعلى)

ويشتمل العمودان الأوسطان في المصفوفة على:

مؤشرات الأداء والمصادر التي تكفل التحقق منها. وتُعتبر هذه الأدوات ضرورية لقياس تحقيق كل هدف من الأهداف قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد التي تسعى خطة السلم الأهلي إلى إنجازها

ويشمل العمود الأيسر من المصفوفة:

الظروف الخارجية التي يجب توفُّرها من أجل تحقيق أهداف خطة السلم الأهلي.

ويتناول الفصل الرابع أدناه مختلف النشاطات قصيرة الأمد التي يوصي بها المركزان لتحقيق أهداف خطة السلم الأهلي.

خطة السلم الأهلي في محافظة الخليل (٢٠١٣-٢٠٢٠)

الأهداف	أدوات القياس	مصادر التحقق	الافتراضات
الهدف (بحلول العام ٢٠٢٠) أن يشهد السلم الأهلي في محافظة الخليل تحسناً ملحوظاً، بحيث يتمكن المواطنون من العيش في سلام وأمان ضمن إطار يعزز سيادة القانون وبما ينسجم مع معتقداتهم وتقاليدهم	**قياس الهدف** ١- انخفاض عدد الحوادث الناجمة عن انعدام الأمن والإجرام من _____ حادثة في العام ٢٠١٥ إلى _____ حادثة في العام ٢٠٢٠. ٢- تراجُع عدد التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي من _____ تدخلاً في العام ٢٠١٥ إلى _____ تدخلاً في العام ٢٠٢٠. ٣- ارتفاع عدد المبادرات التي ينفذها المجتمع من أجل منع الجريمة والإجرام دون تدخل من جانب الشركاء في منظومة السلم الأهلي من _____ مبادرة في العام ٢٠١٥ إلى _____ مبادرة في العام ٢٠٢٠. وهذا يشمل: - ارتفاع عدد الحوادث التي يحلها المجتمع المحلي ويبلِّغ عنها. - ارتفاع عدد المبادرات التي يطلقها المجتمع المدني المحلي والمؤسسات الأكاديمية لغايات تعزيز سيادة القانون.	١- المسوحات التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول العنف للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٠ / الإحصائيات الصادرة عن الشرطة / قاعدة البيانات في مكتب المحافظ ٢- قاعدة البيانات في مكتب المحافظ ٣- قاعدة البيانات في مكتب المحافظ / التقارير الربعية / التقارير الصحفية / التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية	

الأهداف	أدوات القياس	مصادر التحقق	الافتراضات
الغاية من الخطة (بحلول العام ٢٠١٥) ١- تتوافق التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي مع معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي ٢- توفر التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي الاستجابة التي تسعى إلى الوصول إلى النتائج المتوخاة في معالجة انعدام الأمن والإجرام بموجب الأولويات المحددة ٣- يستند عمل الشركاء في منظومة السلم الأهلي إلى أدلة كمية ونوعية مُحكمة تسهم في التعامل مع حالات انعدام الأمن والإجرام، كما يسهم عمل الشركاء في إعداد هذه الأدلة ٤- يعمل شركاء السلم الأهلي على تعزيز السلوك الوقائي في المجتمع وإعداد التقارير في هذا الشأن	**أدوات قياس الهدف:** ١- ارتفاع عدد التدخلات التي تتوافق مع معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي من _____ تدخلًا ٢٠١٣ إلى _____ تدخلًا في ٢٠١٥. ٢- ارتفاع عدد التدخلات التي تفرز النتائج الإيجابية التي تسعى الأولويات المحددة إلى تحقيقها من _____ تدخلًا في ٢٠١٣ إلى _____ تدخلًا في ٢٠١٥. ٣- أ) ارتفاع عدد ساعات استخدام قاعدة البيانات من _____ ساعة في الأسبوع في العام ٢٠١٣ إلى _____ ساعة في الأسبوع في العام ٢٠١٥. ب) ارتفاع عدد تدخلات السلم الأهلي التي يجري توثيقها في قاعدة بيانات السلم الأهلي في المحافظة من _____ تدخلًا في العام ٢٠١٣ إلى _____ تدخلًا في العام ٢٠١٥. وفي هذه الفترة ذاتها، ينخفض عدد التدخلات التي لا يتم الإبلاغ عنها في قاعدة البيانات من _____ تدخلًا إلى _____ تدخلًا. ٤- أ) ارتفاع عدد النشاطات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي، والتي تتم تغطيتها في وسائل الإعلام المحلية والوطنية ومن خلال وسائل الاتصال التقليدية، من _____ نشاطًا في العام ٢٠١٣ إلى _____ نشاطًا في العام ٢٠١٥. ب) ارتفاع عدد المبادرات الوقائية التي يتخذها المجتمع المحلي دون مشاركة الشركاء في منظومة السلم الأهلي من _____ مبادرة في العام ٢٠١٣ إلى _____ مبادرة في العام ٢٠١٥.	١- قاعدة البيانات في مكتب المحافظ، والتغذية الراجعة التي يدلي بها المواطنون، والتغطية الصحفية التي تنقلها وسائل الإعلام على موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info) ٢- قاعدة البيانات في مكتب المحافظ ٣- قاعدة البيانات في مكتب المحافظ، موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info) ٤- الإحصائيات الواردة على موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info)	**الافتراضات المطلوبة لتحقيق الهدف** ١- لا تقع أية حوادث رئيسية تزيد من انتشار آليات الاستجابة البديلة للجريمة والإجرام وتساعد على بقائها واستمرارها، حيث أن هذه الآليات لا تتوافق مع معايير سيادة القانون. ٢- المحافظة على الهيكلية الحالية التي يطبقها مكتب المحافظ في التعامل مع قضايا السلم الأهلي، بحيث يتم تخصيص الموازنة اللازمة لها وتعيين ما يكفي من الموظفين عليها على النحو الذي يجري تحديده في مرحلة إعداد الخطة. ٣- يتأكد مكتب المحافظ من أن الأجهزة التكنولوجية المطلوبة لتشغيل قاعدة البيانات هي حديثة وتضمن أمان القاعدة وعملها على نحو سلس. ٤- تغطي وسائل الإعلام النشاطات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي بحرية. وتنقل التقارير التي تتناول هذه النشاطات على نحو يتناسب مع التغيرات التي تطرأ على السلوك الوقائي.

الأهداف	أدوات القياس	مصادر التحقق	الافتراضات
النتائج (٢٠١٢-٢٠١٣)	**أدوات قياس الهدف:**	١-	**الافتراضات المطلوبة لتحقيق الهدف**
١- يتلقى الشركاء في منظومة السلم الأهلي التدريب على معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي	١- ارتفاع عدد الشركاء في منظومة السلم الأهلي في محافظة الخليل، والذين يملكون القدرة على إنفاذ معاييرٍ سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي بنجاح من _____ شريكا في العام ٢٠١٢ إلى ٤٤ شريكا في العام ٢٠١٣ (أي ما نسبته ٨٠٪ من المشاركين).	أ) قائمة تدريب المشاركين ب) نتائج ما قبل الاختبار / ما بعد الاختبار ج) الشهادات	١- يشارك ما نسبته ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ من الشركاء في منظومة السلم الأهلي في البرنامج التدريبي والنشاطات ذات الصلة التي تنفَّذ قبل الاختبار / بعد الاختبار
٢- يحدد شركاء السلم الأهلي الأولويات وآليات الاستجابة التي ترمي إلى تحقيق النتائج المرجوة في مجال التعامل مع انعدام الأمن والإجرام	٢- ارتفاع عدد التدخلات التي تستهدف تحقيق النتائج المرجوة، والتي يحددها الشركاء في منظومة السلم الأهلي في ضوء الأولويات التي يقررها تقييم حالة السلم الأهلي من _____ تدخلاً في العام ٢٠١٢ إلى _____ تدخلاً في العام ٢٠١٣.	٢- أ) نتائج تقييم حالة السلم الأهلي ب) قاعدة البيانات في مكتب المحافظ	٢- يقبل الشركاء في منظومة السلم الأهلي الأولويات التي تقررها نتائج تقييم حالة السلم الأهلي وتصميم التدخلات بناءً على ما يخرج به هذا التقييم.
٣- إنشاء نظام لجمع المعلومات الأساسية حول قضايا السلم الأهلي، بحيث يُخصَّص لجمع المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بانعدام الأمن والإجرام، وتشغيل هذا النظام في مكتب المحافظ	٣- ارتفاع عدد ساعات استخدام قاعدة البيانات من _____ ساعة في الأسبوع في العام ٢٠١٢ إلى _____ ساعة في الأسبوع في العام ٢٠١٣.	٣- أ) نموذج متابعة التنفيذ في قاعدة البيانات	٣- يعبئ موظفو مكتب المحافظ، الذين يتولون المسؤولية عن استخدام قاعدة البيانات، نموذج متابعة مجريات التنفيذ على النحو المطلوب.
٤- تنفيذ استراتيجية تواصل للسلم الأهلي من أجل ترجمة المعارف التي تستند إلى الأدلة الواقعية في مجال انعدام الأمن والإجرام إلى سلوك يسهم في الوقاية من هذه الأعمال	٤- ارتفاع عدد النشاطات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي، والتي تتم تغطيتها في وسائل الإعلام المحلية والوطنية ومن خلال وسائل الاتصال التقليدية، من _____ نشاطا في العام ٢٠١٢ إلى _____ نشاطا في العام ٢٠١٣.	٤- أ) التقارير الصحفية ب) الخطب في المساجد وغير ذلك من وسائل الإعلام التقليدية، على النحو الوارد في موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info)	٤- تُنقل النشاطات التي ينفذها شركاء السلم الأهلي من خلال وسائل الإعلام العامة والتقليدية على موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info).

٤- الخطوات القادمة: تنفيذ خطة السلم الأهلي (النشاطات قصيرة الأمد)

يستعرض هذا الفصل النشاطات قصيرة الأمد، التي يوصي مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس) القيام بها من أجل تنفيذ خطة السلم الأهلي في محافظة الخليل وتحقيق الأهداف المرسومة لها على مدى العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣.

وبالنسبة لكل نشاط من النشاطات التي يوصي بها المركزان، نستعرض في هذا الفصل الإشارة إلى الأحكام ذات العلاقة التي توردها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة الصادرة في العام ٢٠٠٢[٨]. ونحن نحتكم إلى هذه الوثيقة للتأكيد على توافُق الخطوات التي نقترحها مع الممارسات الدولية الفضلى المرعية في الإجراءات التي تستهدف منع الجريمة وتعزيز السلم الأهلي على نحو ناجع وفعال.

٤-١ تدريب الشركاء في منظومة السلم الأهلي في محافظة الخليل على معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي

النشاطات التي تنفَّذ على المدى القصير:

- إعداد تقييم يستهدف تحديد احتياجات الشركاء في منظومة السلم الأهلي من التدريب وبناء القدرات في مجال معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي
- إعداد برنامج تدريبي يستهدف شركاء السلم الأهلي ويرمي إلى رفع مستوى مهاراتهم في مجال منع الجريمة ويشارك فيه ممثلو المؤسسات التعليمية المحلية، ويُمنَح هؤلاء المشاركون شهادات تثبت مشاركتهم في هذا البرنامج عند اختتامه
- تنفيذ البرنامج التدريبي وتقييم مدى ما اكتسبه المشاركون فيه من معارف ومهارات

النتيجة قصيرة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تحدده خطة السلم الأهلي:

- يتلقى الشركاء في منظومة السلم الأهلي التدريب في مجال معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي

الغاية متوسطة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تقرره خطة السلم الأهلي:

- تتوافق التدخلات التي ينفذها الشركاء في منظومة السلم الأهلي مع معايير سيادة القانون ومبادئ السلم الأهلي

ما هي الأحكام التي توردها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الصادرة في العام ٢٠٠٢ لمنع الجريمة في هذا الشأن؟

المادة (١٢): "يجب احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان التي تقر بها الاتفاقيات الدولية التي تكون الدول الأعضاء أطرافًا فيها في جميع نواحي العمل على منع الجريمة. ويجب العمل دون كلل على تعزيز ثقافة الالتزام بالقانون في إطار العمل على منع الجريمة."

المادة (١٨): "على الحكومات مساندة تنمية المهارات اللازمة لمنع الجريمة عن طريق:

(أ) تطوير القدرات المهنية لدى كبار الموظفين الذين يعملون في المؤسسات ذات الصلة

(ب) تشجيع الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى على طرح المقررات الأساسية والمتقدمة في هذا المجال، بما يشمل ميدان التعاون مع العاملين على منع الجريمة

(ج) العمل مع القطاعات التعليمية والمهنية من أجل تطوير تأهيل العاملين في مجال منع الجريمة والارتقاء بالمؤهلات المهنية التي يتمتعون بها

(د) تعزيز قدرة المجتمعات على تحديد احتياجاتها وتلبيتها."

[٨] يرد النص العربي الكامل لهذه المبادئ التوجيهية في كتاب مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)، «السلم الأهلي وحكم القطاع الأمني»، ٢٠١٠.

٤-٢ إجراء تقييم حالة السلم الأهلي

النشاطات التي تنفَّذ على المدى القصير:

- تصميم الإجراءات اللازمة لتقييم حالة السلم الأهلي، بحيث تستهدف الحصول على فهم أفضل لحالات انعدام الأمن والإجرام في محافظة الخليل، بالإضافة إلى استيعاب المشاكل ذات الصلة والأسباب التي تقف وراءها
- تنفيذ إجراءات تقييم حالة السلم الأهلي
- تحليل نتائج التقييم وتعميمها على الأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي وعلى المجتمع بعمومه للاستفادة منها في إعداد آليات الاستجابة لحالات انعدام الأمن والإجرام على نحو يحقق النتائج المطلوبة

النتيجة قصيرة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تحدده خطة السلم الأهلي:

- تحديد الأطراف المعنية بمنظومة السلم الأهلي للأولويات والإجراءات التي تستهدف التعامل مع حالات انعدام الأمن والإجرام على الوجه الذي يكفل إنجاز النتائج المقررة

الغاية متوسطة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تقرره خطة السلم الأهلي:

- توفر تدخلات الأطراف المعنية الاستجابة لحالات انعدام الأمن والإجرام على النحو الذي يكفل تحقيق النتائج المرغوبة وبموجب الأولويات المحددة

ما هي الأحكام التي توردها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الصادرة في العام ٢٠٠٢ لمنع الجريمة في هذا الشأن؟

المادة (٢١): "على الحكومات و/أو المجتمع المدني، حيثما أمكنهما، تيسير العمل على منع الجريمة القائم على أساس المعرفة المطلوبة من خلال جملة أمور، منها:

(ب) توفير الدعم والمساندة لإعداد المعارف المفيدة التي يمكن تطبيقها من الناحية العملية والتي تعتبر موثوقة من الناحية العملية وتتسم بسلامتها

(ز) تعزيز العمل على تطبيق هذه البيانات من أجل الحد من تكرار وقوع الضرر على الضحايا على اقتراف الجرائم والمجالات التي تتسم بارتفاع الجريمة فيها."

٤-٣ إنشاء قاعدة بيانات للسلم الأهلي في مكتب المحافظ

النشاطات التي تنفذ على المدى القصير:

- تقييم نظام جمع البيانات الحالي الذي يشغّله مكتب المحافظ لجمع البيانات الكمية والنوعية المتصلة بانعدام الأمن والإجرام
- تقديم التوصيات الكفيلة بالارتقاء بنظام جمع البيانات وتطويره
- تشغيل قاعدة بيانات جديدة للسلم الأهلي في مكتب المحافظ

النتيجة قصيرة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تحدده خطة السلم الأهلي:

- يتولى مكتب المحافظ تشغيل نظام لجمع المعلومات الأساسية حول السلم الأهلي، بحيث يُخصَّص لجمع المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بانعدام الأمن والإجرام

الغاية متوسطة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تقرره خطة السلم الأهلي:

- يستند عمل الشركاء في منظومة السلم الأهلي إلى أدلة كمية ونوعية محكمة تتعلق بانعدام الأمن والإجرام، كما يسهم عمل الشركاء في إعداد هذه الأدلة

ما هي الأحكام التي توردها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الصادرة في العام ٢٠٠٢ لمنع الجريمة في هذا الشأن؟

المادة (٢١): "على الحكومات و/أو المجتمع المدني، حيثما أمكنهما، تيسير العمل على منع الجريمة القائم على أساس المعرفة المطلوبة من خلال جملة أمور، منها:

(ج) مساندة تنظيم المعارف وتجميعها وتحديد الفجوات القائمة في قاعدة المعرفة ومعالجتها

(و) إعداد أنظمة بيانات مجدية من ناحية تكاليفها من أجل المساعدة على إدارة العمل على منع الجريمة، بما يشمله ذلك من إجراء المسوحات الدورية حول الضرر الواقع على الضحايا وارتكاب الجرائم."

٤-٤ إعداد إستراتيجية التواصل اللازمة لتعميم خطة السلم الأهلي

النشاطات التي تنفذ على المدى القصير:

- تقييم نظام المعلومات الحالي الذي يطبقه مكتب المحافظ في مجال السلم الأهلي
- إعداد إستراتيجية تواصل للسلم الأهلي من أجل ترجمة المعارف التي تستند إلى الأدلة الواقعية في مجال انعدام الأمن والإجرام إلى سلوك يسهم في الوقاية من هذه الأعمال
- تنفيذ إستراتيجية تواصل للسلم الأهلي
- إنشاء صفحة إلكترونية تتناول قضايا السلم الأهلي على موقع السلم الأهلي الإلكتروني (www.marsadpal.info)

النتيجة قصيرة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تحدده خطة السلم الأهلي:

- تنفيذ استراتيجية تواصل للسلم الأهلي من أجل ترجمة المعارف التي تستند إلى الأدلة الواقعية في مجال انعدام الأمن والإجرام إلى سلوك يسهم في الوقاية من هذه الأعمال

الغاية متوسطة الأمد ذات الصلة على النحو الذي تقرره خطة السلم الأهلي:

- تعمل الأطراف المعنية بالسلم الأهلي على تعزيز السلوك الوقائي بين أفراد المجتمع ورفع التقارير بشأنه

ما هي الأحكام التي توردها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الصادرة في العام ٢٠٠٢ لمنع الجريمة في هذا الشأن؟

المادة (٢١): "على الحكومات و/أو المجتمع المدني، حيثما أمكنهما، تيسير العمل على منع الجريمة القائم على أساس المعرفة المطلوبة من خلال جملة أمور، منها:

(أ) إطلاع المجتمعات على المعلومات التي تلزمها لمعالجة المشاكل الناشئة عن الجرائم

(د) مشاركة هذه المعارف، على النحو المناسب، بين الأطراف المعنية، بما فيها الباحثين والقائمين على إعداد السياسات والعاملين في المؤسسات التعليمية والعاملين في هذا المجال في القطاعات الأخرى ذات الصلة والمجتمع بعمومه."

٥- النتائج والتوصيات

من أجل تحقيق النتائج التي تقررها خطة السلم الأهلي (انظر، أيضًا، الصفحة ١٨ أعلاه)، قدم مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس) التوصيات التالية لمكتب محافظ الخليل:

بالنسبة لخطة السلم الأهلي:

- ضمان مشاركة جميع الأطراف الرئيسية المعنية بقطاع السلم الأهلي والتأكد من أنها تقدم المدخلات التي تسهم في إعداد خطة السلم الأهلي
- إعداد إطار لتنفيذ خطة السلم الأهلي، بالتعاون مع الأطراف المعنية بالسلم الأهلي، بحيث يشمل الأطر الزمنية والموازنات والمسؤوليات المحددة على نحو واضح
- تأمين المصادقة على خطة السلم الأهلي وإطار تنفيذها من جانب السلطات المختصة على المستويين المحلي والوطني، ولا سيما دائرة شؤون المحافظات في ديوان الرئاسة والوزارات ذات الصلة
- توفير الدعم المطلوب وتأمين الموارد البشرية والمالية الضرورية لوضع خطة السلم الأهلي موضع التنفيذ بحسب ما يقرره إطارها التنفيذي الذي تم إعداده بالشراكة مع الأطراف المعنية بالسلم الأهلي
- تشجيع الأطراف المعنية بقطاع السلم الأهلي على اعتماد وتنفيذ استراتيجية التواصل التي ترمي إلى تعزيز السلوك الوقائي.

بالنسبة لقياس أداء الأطراف المعنية بقطاع السلم الأهلي:

- إعداد أداة لقياس وتقييم أداء الأطراف المعنية التي تشارك في تنفيذ خطة السلم الأهلي
- ضمان مشاركة جميع الأطراف الرئيسية المعنية بقطاع السلم الأهلي والتأكد من أنها تقدم المدخلات التي تسهم في إعداد إطار قياس الأداء وتنفيذه
- التأكد من أن إطار قياس الأداء يسترشد بالممارسات الدولية الفضلى ويستهدف تنفيذ خطة السلم الأهلي ضمن أقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة
- تعزيز العمل على جمع البيانات ذات الصلة وتصنيفها في قاعدة بيانات تشتمل على المعلومات الأساسية
- إعداد نظام لتحليل البيانات وتعميم النتائج التي يجري الحصول عليها من خلال إطار قياس الأداء بموجب استراتيجية التواصل المُعدّة لهذه الغاية.

بالنسبة لمراجعة تنفيذ خطة السلم الأهلي على أساس دوري:

- الحصول على المصادقة الدورية على خطة السلم الأهلي وإطار تنفيذها من جميع الأطراف الرئيسية المعنية بقطاع السلم الأهلي والسلطات المختصة على المستويين المحلي والوطني
- متابعة النشاطات التي تنفَّذ في سياق إطار تنفيذ خطة السلم الأهلي وتحليل النتائج المتمخضة عن إنجاز الغايات المرسومة في هذه الخطة
- إعداد مراجعة دورية وإعادة تعديل إطار التنفيذ، وتخصيص الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ الإجراءات المطلوبة الناتجة هذه المراجعة.

وما يزال مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس) جاهزين لتقديم الدعم ومساندة الجهود التي تُبذل على المستويين المحلي والوطني لتعزيز السلم الأهلي في المحافظات الفلسطينية بما يتواءم مع المبادئ الديموقراطية ومعايير سيادة القانون.

المراجع

العربية

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)، "منتدى توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين"، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، جنيف، ٢٠٠٩، وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.dcaf.ch/Publications/Forum-Delivering-Security-to-The-Palestinian-People

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)، "السلم الأهلي وحكم القطاع الأمني: مجموعة نصوص مرجعية"، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، جنيف، ٢٠١٠، وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.dcaf.ch/Publications/Compilation-of-Reference-Texts-Community-Safety-and-Security-Sector-Governance

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية (شمس)، "التحديات التي تواجه السلم الأهلي وسيادة القانون في فلسطين"، فيلم وثائقي (بالعربية والإنجليزية)، رام الله/جنيف، ٢٠١٢، وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.youtube.com/watch?v=RG07Uo4tSS8&feature=youtu.be

جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، النتائج الأولية للمسح الوطني حول العنف في المجتمع الفلسطيني، ٢٠١١، وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/violenceSurv_2011A.pdf

الإنجليزية

Ekblom, Paul, and Anne Wyvekens. *A partnership approach to crime prevention*. Brussels: Council of Europe, Brussels, 2004.

Homel, Peter, and Anthony Morgan. *A model performance framework for community-based crime prevention*. Canberra: Australian Institute of Criminology, 2011, available:

http://www.aic.gov.au/documents/B/D/9/%7BBD9D5686-84DE-4914-ADFC-E9F4D6C3CE36%7Dtbp040.pdf

European Forum for Urban Safety (EFUS). *Guidance on Local Safety Audits. A Compendium on International Practice*. Paris, 2007, available:

http://www.ffsu.org/fileadmin/efus/secutopics/EFUS_Safety_Audit_e_WEB.pdf

Schacter, Mark. *Not a "Tool Kit". Practitioner's guide to measuring the performance of public programs*. Ottawa: Institute of Governance, 2002, available:

http://www.schacterconsulting.com/docs/toolkit.pdf

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

مكتب رام الله

شارع المعارف ٣٤
رام الله / البيرة
الضفة الغربية
فلسطين
تلفون: ٦٢٩٧ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+
فاكس: ٦٢٩٥ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+

المكتب الرئيسي

Rue de Chantepoulet 11
P.O. Box 1360
1211 Geneva 1
+41 22 741 77 00
+41 22 741 77 05
www.dcaf.ch

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)

ص.ب: ٤٢٩
عمارة سنديان٣، الطابق الأول
الماصيون، شارع لويس فافرو
رام الله
فلسطين
هاتف: ٢٩٨٥٢٥٤ (٢) ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٥٢٥٥ (٢) ٩٧٢+
البريد الالكتروني: info@shams-pal.org أو c_shams@hotmail.com
الموقع الالكتروني: www.shams-pal.org